

العكام له الوطن: الانفتاح السوري الأردني يفتح ثغرة في قانون قيصر.. وأميركا اضطرت لإعادة حساباتها

الأردن تسمح للسوريين بالدخول لأراضيها دون موافقة في حالات معينة

محمد منار حميجو



ولفت المصدر إلى أنه يسمح للسوريين المغتربين والمقيمين في الدول الخليجية أيضاً بالدخول إلى الأراضي الأردنية من دون موافقة من الداخلية الأردنية، مؤكداً أن الذين لا تتوافر فيهم الشروط المشار إليها فإنهم يحتاجون إلى موافقة للدخول إلى الأردن كما هي.

ولفت المصدر إلى أنه يسمح للسوريين المغتربين والمقيمين في الدول الخليجية أيضاً بالدخول إلى الأراضي الأردنية من دون موافقة من الداخلية الأردنية، مؤكداً أن الذين لا تتوافر فيهم الشروط المشار إليها فإنهم يحتاجون إلى موافقة للدخول إلى الأردن كما هي.

وأكد المصدر أن الحركة ما زالت كما هي

بعضها على بعضها الآخر ويصبح هناك تشابك فيما بينها من الناحية الاقتصادية. وفي تصريح له الوطن، لفت العكام إلى أن المنطق الأميركي يسعى إلى إبعاد سورية عن دمشق وتعامل وفقاً لمصالحها ومنطقها لذلك فهي بادرت في هذا الانفتاح لأنه يخدم الشعيين السوري والأردني بغض النظر عن الاعتبارات الأميركية.

ويبين أن أميركا كانت مضطرة للقبول بهذا الانفتاح والسماح للأردن به لأنها وجدت أن قانون قيصر خنق اقتصادات الدول المجاورة التي تخدم المصالح الأميركية بعدما كان هدفها خنق الاقتصاد السوري لذلك أعادت حساباتها مرة أخرى حتى يكون هناك إشعاع إيجابي للاقتصاد الأردني والبناني أيضاً.

وأكد العكام أن سورية هي التي كانت تدعو إلى التعاون العربي، موضحاً أن دمشق تعاملت مع الأردن وفق المنطق السوري الذي يدعو إلى التعاون العربي، مؤكداً أن هذا الانفتاح يخدم المصالح الاقتصادية الأردنية أيضاً.

بالنسبة لعبور الأفراد وهي ١٢٠٠ ما بين قادم ومغادر وكذلك فإن حركة الشاحنات المحملة بالبضائع إلى الأردن. من جهته رأى عضو مجلس الشعب محمد خير العكام أن الانفتاح السوري الأردني على سورية، ولذلك تعاملنا مع هذا الموضوع بروية شديدة، مؤكداً أنه من المنطق الطبيعي أن نتفتح للشعوب العربية

من المفترض أن ينتهي في ٢١ شهر

مبنى مديرية التربية بحماة مر ١٣٤ شهراً ولم ينته بعد!

حماة - محمد أحمد خبازي



تتابع محافظة حماة والهيئة العامة لأبنية التعليم في سورية، مشروع مبنى مديرية التربية الجديد، الذي تقرر بناؤه بعام ٢٠٠٨، ولادة ٢١ شهراً من تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٥، والذي لم ينجز ويسلم للجهة المستفيدة منه مديرية التربية حتى اليوم، ما جعل محافظ حماة محمد طارق كرمبشاتي، يواجه كل الجهات المعنية بهذا المشروع لإنهائه بأسرع وقت ممكن، لاستغلاله كمقر جديد لمديرية التربية، والإفادة من مقرها الحالي - وهو مدرسة كبيرة - بغرض تعليمي.

وحول هذا المشروع ومعوقات إنجازها، والأعمال المتبقية فيه، بين مدير الأبنية المدرسية في الخدمات الفنية بحماة محمد كامل زهبة له الوطن، أن الجهة المختصة للمشروع، هي الهيئة العامة لأبنية التعليم بدمشق، كان على الأهالي سوى مراجعة السجل المدني لإنهاء معاملاتهم القيدية.

وبين أن أعمال التسجيل مستمرة حتى بعد انتهاء فترة الغفر الرئاسي إلا أنه يرتب على الأهالي غرامات مالية بسيطة على كل ولادة مكتومة.

وأكد المصدر أنه وحسب تقارير السجل المدني الواردة إلى المحافظة فقد جرى تنظيم عدد من المعاملات خلال الأشهر الماضية وفق الأنظمة والقوانين لبناء العشرات في المحافظة والوافيين لها منذ سنوات مع الإشارة إلى أنه تم خلال الأشهر الثلاثة الماضية تسجيل ٣٧ قيد لمتكتم لوافدين إلى المحافظة ممن كانت قيودهم خارج المحافظة. والعمل مستمر ضمن السجل المدني بهذا الخصوص.

بإدارة عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة باسل الشومري أكد له الوطن، أن ما يتعلق بتأمين مادة الخبز لجميع الأهالي فقد تم مخاطبة الوحدات الإدارية للعمل على إحصاء كمومي القيد في كل وحدة ضمن جداول حيث تم إرسالها إلى مديرية التجارة الداخلية للعمل على تأمين احتياجاتهم من الخبز وعدم حرمانهم منها حتى وإن كانت قيودهم غير مسجلة في السجل المدني ومن لم يكن على اطلاع بهذا القرار حتى يتوضع على مساحة ٧ آلاف م.م ومؤلف من قبو و٥ طوابق، وأن مساحة القبو ٢٦٠٠ م.م، وهو

مرآب ومستودعات وغرف متعددة الوظائف، فيما يتعلق المتكتم مساحته ٢٠٠٠ م.م، وهو غرف موظفين وإدارة وقاعات، ومساحة الباحة الخارجية المحيطة بالمبنى ٤٤٠٠ م.م، وهي ساحات وأرصفة ومرحوخة غطاسية والمدخنين ومشعات من الفولاذ والخزانات تسد مسغلق وخزان ساروت ومدخنة صاج ولوحة كهربائية لتشغيل المراجل وسخاناً كهربائياً ومضخة غطاسية والمدخنين الأجرية ضمن المناور والجسور البيوتونية المسلحة الربطة لها.

ولفت زهبة إلى أن البطء بالتنفيذ وأعمال الأعمال المتبقية، كانا العنوان العريض لاجتماع عقد بحماة مؤرخاً لكل الأطراف المعنية بهذا المشروع، وقد تم الاتفاق على إنهاء ما تبقى من الأعمال الكهربائية خلال ٢٠ يوماً، علماً أنه تم البدء بتنفيذ أعمال شبكة المعلوماتية، وإنهاء الأعمال الكهربائية خلال ١٠٠ يوم مع إجراء التجارب اللازمة لذلك، وتتضمن تنفيذ الأنابيب وتركيب المشعات وكل ما يلزم وصلها مع الحراقات، وتم الانتهاء من الأعمال وصل وتوصيلات، وأجهزة

الإشارة وبعض النقاط الضوئية والمأخذ اللازمة لها واللوحات الكهربائية الضرورية، أما الأعمال الميكانيكية، فتتضمن مراحل وحراقات ومضخة تسريع تدفئة وأنابيب ppr، ومرحوخة توربينية ومشعات من الفولاذ والخزانات تسد مسغلق وخزان ساروت ومدخنة صاج ولوحة كهربائية لتشغيل المراجل وسخاناً كهربائياً ومضخة غطاسية والمدخنين الأجرية ضمن المناور والجسور البيوتونية المسلحة الربطة لها.

ولفت زهبة إلى أن البطء بالتنفيذ وأعمال الأعمال المتبقية، كانا العنوان العريض لاجتماع عقد بحماة مؤرخاً لكل الأطراف المعنية بهذا المشروع، وقد تم الاتفاق على إنهاء ما تبقى من الأعمال الكهربائية خلال ٢٠ يوماً، علماً أنه تم البدء بتنفيذ أعمال شبكة المعلوماتية، وإنهاء الأعمال الكهربائية خلال ١٠٠ يوم مع إجراء التجارب اللازمة لذلك، وتتضمن تنفيذ الأنابيب وتركيب المشعات وكل ما يلزم وصلها مع الحراقات، وتم الانتهاء من الأعمال وصل وتوصيلات، وأجهزة

إن كنت عازباً... فراجع المختار... لاختيار «ربطة خبز» صالحة لك

خبز القنيطرة الذكي من دون الشبكة في أول أيامه

المعتمدون لا يعرفون التعامل مع الأجهزة والحالات الخاصة لم تحصل على مخصصاتها!؟

القنيطرة - خالد خالد

يبدو أن عملية توزيع الخبز الذكي في محافظة القنيطرة ليومه الأول لم يكن جيداً كما يمتناه المعنويون، ولكن مع التأكيد ضرورة تأمين المواطنين بمادة الخبز كونها أساسية وبأي طريقة كانت، والشكاوى من أبناء القطاع الجنوبي الذي تخيب عنه الشبكة أساساً، حيث توفر الخبز ولكن لم يتكتموا من الحصول عليه بسبب غياب الشبكة، كما أن بعض المعتمدين لم يجيؤوا استخدام الأجهزة واستعانوا برؤساء البلديات، وأغلبية الحالات الخاصة والإنسانية والاجتماعية للأشخاص غير المتكتمين من الحصول على البطاقة الذكية لم يحصلوا على مستحقاتهم ومخصصاتهم اليومية.

ويشكى البعض أن مخصصاته اليومية أربع ربطات ولكن لم يحصل سوى على ربطة والعكس أيضاً صحيح فهناك من يستحق ربطة وحصل على أربعة، عدا عن الأخطاء الفنية حيث هناك بعض البطاقات بحاجة إلى ١٨ ساعة للتفعيل وبطاقات لم يقرأها الجهاز نهائياً.

وذكر رئيس وحدة إدارية أن هناك نحو ٤٠٠ عائلة في إحدى القطاعات التابعة له لم تحصل على البطاقة الذكية وتم رفع كتاب للمحافظة بهدف المعالجة.

وصباح أمس بدأت محافظة القنيطرة بتطبيق تجربة البطاقة الذكية على بيع الخبز، بعد أن حسمت الجهات المعنية قرارها بالتطبيق ووضعها في الخدمة، الشهرية مادة الدقيق التوميني للمحافظة

انتقاداً من أهمية هذا الإجراء في توفير وضبط توزيع المادة ومنع الهدر والسرقات حسب رأي الوزارة المعنية.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة القنيطرة حمدي العلي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطبيق البطاقة على بيع وتوزيع مادة الخبز، مؤكداً أنه تمت مراسلة شركة (تكامل) لتزويد المديرية بالبيانات المتعلقة بعدد الأسر على مستوى المحافظة وعدد أفراد الأسرة بهدف معرفة عدد الربطات على مستوى المحافظة التي ستعاقب على البطاقة الذكية، إضافة لحالات التعميم ٢٠٥، والحالات الخاصة التي لا تملك بطاقة الخبز، بعد أن حسمت الجهات المعنية قرارها بالتطبيق ووضعها في الخدمة، الشهرية مادة الدقيق التوميني للمحافظة



بشكل دقيق. ولفت العلي إلى تحديد احتياجات الأشخاص الذين لا يملكون البطاقة الذكية بعد مخاطبة الوحدات الإدارية والوحدات الشريفة والشاقي وغيرها من الجهات المحددة بالتعميم ٢٠٥ بهدف تحديد كمية الخبز وربطات للحالات الإنسانية والاجتماعية للأشخاص غير المتكتمين من الحصول على البطاقة الذكية (رجل كبير بالنسب يعيش لوحده أو طالب أو عازب الأسة بهدف معرفة عدد الربطات على مستوى المحافظة التي ستعاقب على البطاقة الذكية، إضافة لحالات التعميم ٢٠٥، والحالات الخاصة التي لا تملك بطاقة الخبز، بعد أن حسمت الجهات المعنية قرارها بالتطبيق ووضعها في الخدمة، الشهرية مادة الدقيق التوميني للمحافظة

يتم إنتاج الخبز وتوزيعه على جميع القرى والبلدات من خلال معتمدين وتحت إشراف الوحدات الإدارية وبنوعية مقبولة لأبناء المحافظة.

وأوضح مدير التجارة الداخلية توزيع ٢١٦ جهازاً على المعتمدين والمبالغ عددهم ٢٠١ معتمد، إضافة إلى المخابز العامة والخاصة، وأنه تم توجيه دوريات وعناصر حماية المستهلك إلى المعتمدين لتدارك الأخطاء وتمكينهم من استخدام الأجهزة بالطريقة الصحيحة وقمع المخالفات والخاصة وعدم جمع أكثر من ربطة في كيس واحد وتحصيلها للمعتمدين.

يذكر أخيراً أن تم التعميم على كل المواطنين الغائبين (مسكن مستقل) في مركز المحافظة وغير الحاصلين على بطاقة ذكية مراجعة المختار لتطبيق استمارات للحصول على أرض محافظة القنيطرة ثلاثة منها عامة وستة مخابز خاصة تعمل جميعها بمخصصات يومية من مادة الدقيق التوميني تصل لنحو ٤٣ - ٤٥ طناً حيث

حمص تستعين بالشمس لتخفيف التفتين.. محطة ريحية و٥ محطات كهروضوئية تنتج ١٥ مليون كيلو واط ساعي

مدير الكهرباء له الوطن: نتج ٢٢,٣ ألف كيلو واط ساعي يومياً

حمص - نبيل إبراهيم

كشف مدير عام الشركة العامة للكهرباء بحمص صالح عمران له الوطن، عن وجود ٦ محطات للطاقات البديلة المتجددة موضوعة بالخدمة والاستثمار حالياً من شركات القطاع الخاص في محافظة حمص، منها ٥ محطات شمسية تتراوح استطاعتها بين ٣٠ إلى ٥٠٠ كيلو واط ويبلغ مجموع استطاعتها الإجمالي نحو ٩٦٠ كيلو واط ساعي، توجد ٤ محطة منها في المدينة الصناعية بحمص ومحطة واحدة في منطقة صدد، إضافة إلى وجود محطة ريحية واحدة بالخدمة باستطاعة ٢٥٠٠ كيلو واط ساعي في منطقة السندياتة بريف حمص الغربي.

وأشار عمران إلى أن إجمالي كمية الكهرباء المنتجة في تلك المحطات نحو ١٥ مليوناً و١٥٢ ألف كيلو واط ساعي حتى نهاية شهر آب الماضي، منها ما يزيد على ١٣ مليوناً و٢٠ ألف كيلو واط ساعي أنتجتها المحطة الريحية وأكثر من ٢ مليون و١٣١ ألف كيلو واط أنتجتها المحطات الشمسية.

ولفت إلى أن هذه الكمية تعتبر غير ثابتة لكون هذه المحطات تخضع لتقلبات وتغيرات الطقس والوجود من جهة وسرعة الرياح من جهة المحطات الريحية، لافتاً إلى أن الطاقة الكهربائية المولدة من تلك المحطات تشترى في سوق الكهرباء بحمص وتسديد قيمة الطاقة للمستهلك بأسعار السوق وفقاً لآلية التفتين التي سنتها الوزارة لتشجيع المستثمرين في مجال الطاقات المتجددة.

ولفت إلى أن هذه المحطات تأتي رديفة لمحطات التوليد التقليدية وخاصة مع الظروف الحالية المعضمة تقصاً في مادي الفول والغاز وخروج بعض محطات التوليد عن الخدمة، فهي تأتي في سياق الدعم للشبكة الكهربائية من خلال تأمين استقرار المنظومة الكهربائية على الشبكة والمساهمة بشكل أو بآخر من تقليل ساعات التفتين، علوة على أنها محطات صديقة للبيئة وتعتمد على مصادر متجددة للطاقة «الشمس والرياح» ولا تنضب، مؤكداً أن وزارة الكهرباء تولى أهمية كبيرة للعمل على تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وتقديم كل التسهيلات للمستثمرين من حيث السرعة في إنجاز الدراسات وتذليل جميع الصعوبات التي تواجه المستثمرين خلال عمليات التنفيذ.

من جهته بين مدير التخطيط والإحصاء في شركة الكهرباء باسم اليوسف له الوطن، أنه تم إنشاء تلك المحطات بإشراف دائرة حفظ الطاقة بالشركة وتم ربطها على خط توتر ٢٠ كيلو فولت بعد بناء مراكز تحويل مع أخرى باستطاعة ٢٥٠٠ كيلو واط ساعي سيتم وضعها



وقواطع ال ٢٠ كيلو فولت، لافتاً إلى أن الشركة وفق العقد المبرم مع الشركات المستفيدة للمحطات تقوم بشراء كميات الكهرباء المنتجة بعد أخذ قراءات أنظمة العد بشكل دوري كل شهر أو شهرين، وبسعر ٠,٧ سنت يورو لكل واحد كيلو واط ساعي أي بما يعادل نحو ٢١٠ ليرات سورية لكل كيلو واط، وأنه يتم تسديد المترتب من الدعم المالية للمستثمر بما يقابله بالليرة السورية بعد التأكد من سعر الصرف من المصرف المركزي عند دفع أي مستحقات على الشركة.

وأشار اليوسف إلى أن الشركة قامت بتوقيع ٦ عقود أخرى مع مستثمرين لإنشاء محطات كهروضوئية شمسية في كل من مناطق حمص وجندر ومريمين باستطاعة إجمالية للمحطات تصل إلى ما يزيد على ٢٦,٦ ألف كيلو واط بالساعة، مبيناً أن هذه المشاريع حالياً قيد التنفيذ بإشراف دائرة حفظ الطاقة بالشركة وتم ربطها على خط توتر ٢٠ كيلو فولت بعد بناء مراكز تحويل مع أخرى باستطاعة ٢٥٠٠ كيلو واط ساعي سيتم وضعها

بالخدمة خلال الشهر المقبل.

ويبين اليوسف أنه يوجد ٤ مشاريع أخرى لمحطات شمسية قيد الترخيص حالياً باستطاعة إجمالية تبلغ نحو ٦٦ ألف كيلو واط ساعي ستقام في منطقة جندر، مؤكداً أنه ستتم المباشرة في أعمال التنفيذ فور الانتهاء من إجراءات الترخيص والحصول على الموافقات اللازمة، مشيراً إلى وجود ٣ طلبات أخرى مستفدين في الشركة لإنشاء محطات شمسية كهروضوئية باستطاعات مختلفة واستطاعة إجمالية تقدر بنحو ١٢٥٠ كيلو واط ساعي، وأن هذه المحطات ما زالت حالياً قيد الدراسة لإمكانية إقامتها ليتم بعدها العمل على منح التراخيص والموافقة اللازمة في حال إمكانية ربطها على الشبكة الكهربائية.

وأكد اليوسف أن حمص تعتبر رائدة على مستوى القطر من حيث الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الريحية، مبيناً أن المنطقة الممتدة من محور قطيعة بريف حمص الجنوبي الغربي إلى محور منطقة السندياتة بالريف الغربي تعتبر من أفضل المناطق الريحية على مستوى العالم من حيث سرعة الرياح على مدى العام واستثمار طاقة الرياح في توليد الطاقة الكهربائية، منوهاً بأن هناك روى مستقبلية لزيادة الاستثمار للطاقات المتجددة بشكل كبير في المحافظة التي تتمتع به من سطوع شمسي كبير وكثمن ريحي مرتفع وما تشكله هذه المحطات من فائدة كبيرة بريف الشبكة العامة للكهرباء بكميات من الطاقة المولدة وتخفيف الضغط عليها.

وأشار اليوسف إلى الجدوى الاقتصادية الكبيرة التي تحققها هذه المحطات والمشاريع التي يعود ريعها إلى المستثمرين كونها لا تحتاج إلى أيد عاملة كبيرة ولا أي مستلزمات لإنتاج والتوليد وإنما تحتاج فقط إلى صيانات دورية خفيفة، منوهاً بأن إجراءات ترخيص مشاريع الطاقة البديلة تتم بسهولة بالنسبة للشركات والمستثمرين في جميع الجهات الخاضعة للمرتبطة، إضافة إلى تسهيل دخول المواد الخاصة بمشاريع الطاقة والإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم.